



المشيبي واجهة صراع بين الغنوشي وقيس سعيد

ما عجز عنه الاتحاد، لكن ليس هناك أي جهة محايدة في الصراع تبدو مهمة بالملف التونسي، وربما تكون الجزائر هي الأقرب لهذا الدور لكن لديها قضاياها الداخلية، فضلا عن الوضع الصحي لرئيسها عبدالمجيد تبون. مع ملاحظة أنه حتى لو تنازل المشيبي لتعديل الدستور (مثل تغيير الوزراء الذين نُقِرَ حولهم) لا أحد يضمن أن يتمرد ثانية مستفيدا فليس هناك ما يؤشر على تهديده قائمة، لأن قيس سعيد يريد القصاص ممن يعتبره أهل خاتمه وبدأ بتصريف كرئيس حكومة بدل وزير أول تنفيذي لدى رئيس الجمهورية. وأيضا حتى لو استقال المشيبي، فلن تهدأ الأزمة سواء عادت المبادرة إلى قيس سعيد لتكليف رئيس حكومة جديد (لا أحد يضمن أن يتمرد ثانية مستفيدا من صلاحياته الدستورية) أو عادت إلى البرلمان. فأي رئيس حكومة قادم سيكون واجهة معركة بين الغنوشي وسعيد ونعود إلى المربع الأول.

تسمح له ببناء علاقات قد تساهم في جلب الاستثمارات وخاصة الحصول على اللقاحات الكافية في وقت مبكر من العام الجديد. وفي غياب مرجع قانوني يمكن أن يتم اللجوء إليه لحسم الخلاف، يريد قيس سعيد أن يلعب دور الخصم والقاضي في نفس الوقت بسبب غياب المحكمة الدستورية. وزاد هذا المسار تعقيدا بعد أن بات الرئيس سعيد يشعر بأن منظومة الحكم الحالية تريد أن تقطع الطريق أمام حصوله على صلاحيات واضحة للمشاركة في الحكم بشكل عملي وليس بشكل رمزي.

ومن البداية، بات هدف الرئيس سعيد تطويع الصلاحيات لمواجهة مساعي الغنوشي لتهميشه، وهي مساع بدأت مبكرا من خلال محاولات وضع اليد على دوره الدبلوماسي وجزءه إلى مربع تحالف قطر وتركيا، ثم الآن منعه من أن يلعب دور مؤول الدستور في غياب المحكمة الدستورية. وقد خرج الصراع من الواجهة الثنائية إلى بناء تحالفات حزبية وفرز شعبي قد يكون محمدا في انتخابات 2024. لكن مع القفز على حقيقة أن البلاد لا تتحمل معارك جديدة خاصة إذا كانت تقوم على استنفار الشارع، فهي ورقة لا أحد يقدر على الإمساح بها بشكل دائم.

ومن العناصر الواضحة لاستمرار هذا التصعيد هو غياب جهة ذات وزن قادرة على الوساطة وإدارة حوار لحل الخلاف بين الرئيس وحزائه الثوري، وبين المشيبي والغنوشي وحزاهما السياسي، خاصة بعد فشل مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل بشأن الحوار الوطني.

قيادات اتحاد الشغل باتت شبه يائسة من حوار يرباعه رئيس الجمهورية يقود إلى تنازلات تفتح الطريق أمام معالجة قضايا رئيسية مهمة في الوقت الذي يأخذ فيه الصراع السياسي الأولوية في مختلف مؤسسات الدولة

وقد مثلت المبادرة فرصة للتهديده وجلب الخصوم إلى طاولة الحوار، لكن قيس سعيد لم يكن متحمسا لها، وإن كان أظهر وكأنه موافق عليها شريطة تشريك الشباب من مختلف محافظات البلاد في هذا الحوار، وهو أمر ليس ممكنا عمليا إلا إذا كان من بوابة الأحزاب والمنظمات القائمة، وهو ما لا يتراح له الرئيس سعيد الذي يريد إشراك الشباب من التسيقيات الداعمة له، وأن يكون نواة لبناء منظومة للحكم تنطلق من أسفل إلى أعلى وليس العكس.

والنتيجة أن قيادات اتحاد الشغل باتت شبه يائسة من حوار يرباعه رئيس الجمهورية ويضم مختلف الأطياف ويقود إلى تنازلات تمنح حالة الاستنفار وتفتح الطريق أمام معالجة القضايا الرئيسية للبلاد، وهي قضايا مهمة في الوقت الذي يأخذ فيه الصراع السياسي الأولوية في مختلف مؤسسات الدولة. وباتت الأناظر معلقة على الوساطة الخارجية التي ربما تقدر على تحقيق

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

يتحرك رئيس الحكومة التونسية هشام المشيبي في كل اتجاه لإظهار أن موقفه القانوني سليم، ويريد أن يفرض تعديله الوزاري على الرئيس قيس سعيد. وبعد استشارة المحكمة الإدارية، وهيئة مراقبة دستورية القوانين، استقبل المشيبي مجموعة من أساتذة القانون في الجامعة التونسية ليستفتيهم في الطريقة التي يمكنه من خلالها تمرير التعديل الوزاري دون الحاجة إلى أداء اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية الذي أغلق الباب أمامه بشكل بات.

ما لم يفهمه المشيبي أن الصراع ليس بينه وبين قيس سعيد، وأن الرئيس يعاقبه لأنه خرج عن طوعه واحتتمى بخصمه رئيس البرلمان راشد الغنوشي، وأنه مادام مرور التعديل انتصارا للغنوشي والحزام السياسي المعادي لقيس سعيد فلا أمل لحل هذه الأزمة وديا في القريب العاجل، وأن الحلول قد تكون في انتخابات برلمانية سابقة لأوانها.

وحتى هذه فلن تحل المشكلة لأنها قد تعيد بناء مشهد برلماني يسيطر عليه خصوم الرئيس سعيد، ونعود إلى نفس المربع. ولذلك سيكون من الأسلم أن تكون هناك انتخابات رئاسية وبرلمانية سابقة لأوانها، على أن يتم قبلها تأمين استفتاء على شكل النظام السياسي وعدم الاحتفاء بتعدلات ثانوية تعيد إنتاج نفس المنظومة.

وما يزيد من تعقيد الأزمة أنها لا تدار من وراء الكواليس كما حصل في خلاف الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي مع رئيس حكومته يوسف الشاهد، حيث جرى التكتف على تفاصيل الخلاف إلى اللحظة التي اختار فيها السبسي مصلحة الدولة على تلك التفاصيل وسمح بتمرير التعديل الوزاري وفتح الباب أمام الشاهد ليفعل ما تخوله له صلاحياته حسب الدستور. الخلاف وأسارده كلها منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يجعل من المستحيل تطويق الأزمة بأي شكل من الأشكال، خاصة أن قيس سعيد والمشيبي صاروا طرفا مباشرا فيها كمن يتولى إدارة حفلة وينوع من فقراتها بين الفينة والأخرى.

والأزمة مرشحة للزمزيد من التوتير لاعتبارات عدة منها أن رئيس الجمهورية يرى فيها معركة شخصية يريد من خلالها إظهار أنه قوي ومالك لمفاتيح السلطة عكس محاولات تهميشه والتقليل من قيمة دوره ووصفه بالرمزي مثلما قال الغنوشي.

ومنذ أكثر من سنة تعيش تونس على وقع معركة الصلاحيات، كل يصب الزيت على النار من ناحيته ويدير من وراء ستار معركة إعلامية حامية لإظهار أنه الأقوى، في الوقت الذي يفرض فيه النظام السياسي سلطة بثلاثة رؤوس، وصنع دستور 2014 فخاذا كثيرة من الصعب على أي كان تفكيكها وتحولها لصالحه.

وكان من نتيجة هذا الصراع تعطيل مصالح البلاد، وتأجيل حل ملفاتها الداخلية خاصة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، كذلك تهميش دورها الخارجي في ظل غياب رئيس الجمهورية عن المناسبات الدولية المختلفة التي

الجزائر وفرنسا: ذلك الماضي الذي لا يراده له أن يمضي

شعبي جراء فضله في تسبير البلد، بلجا إلى إخراج ورقة فرنسا الاستعمارية التي تاتمر على بلد المليون ونصف المليون شهيد ويهدد باستصدار قانون يجزئها ويطلبها بالاعتذار وكل ذلك بحثا عن شرعية مفقودة في الداخل وتهديته للشارع الغاضب. منذ سنة، ومن أجل مصالحة الذاكرة بين فرنسا والجزائر في محاولة لتحرير العلاقة بين البلدين من قضايا التاريخ الماسوي المشترك، عين الرئيس الفرنسي المؤرخ الشهير بنيامين ستورا المولود في الجزائر والمتخصص في تاريخها وأحد العارفين المدققين بتاريخ الثورة الجزائرية وصاحب المؤلفات الكثيرة في الموضوع، وفي المقابل عين الرئيس تبون مستشاره عبدالمجيد شيخي والذي كان مكلفا لمدة بمرکز الأرشيف الوطني وشارك في حرب التحرير والذي لا نعرف له مقالا واحدا أو كتابا في تاريخ الجزائر أو غيره.

ونتيجة لهذا التعيين الاعتباري المقصود حدث ما كان منتظرا، فبعد سنة تسلم الرئيس الفرنسي ماكرون تقريرا علميا جادا من المؤرخ ستورا جاءت فيه مقترحات كثيرة أهمها تشكيل لجنة من أجل "الحقيقة والذاكرة" مثلما حدث في جنوب أفريقيا بعد انتهاء نظام الأبارتايد. ولم يكتب عبدالمجيد شيخي كلمة واحدة طيلة عام كامل بل راح يقدح في التقرير المقدم من طرف ستورا بطريقة تستدعي الشفقة، مذكيا هو ومنظمة الجاهدين والكثير من وسائل الإعلام عديمة المصداقية، أن في التقرير تأكيد على أن فرنسا لا ينبغي أن تعتذر عما فعلته في الجزائر إبان فترة الاحتلال في حين أنه لا ذكر لذلك في تقرير ستورا بل بالعكس فقد كتب بأن لا مشكلة في تقديم فرنسا اعتذارها عن الجرائم المرتكبة في حق الجزائريين. ونحن نعرف بأن مسألة الاعتذار تخدم الآلة الدعائية للنظام الذي يستمر في المطالبة بالاعتذار كلما احتاج إلى ذلك وبات واضحا أنه لا يريد تصفية المسألة مع فرنسا في العلن كي لا يقطع عصب الشجرة الذي يجلس فوقه منذ 1962. وخير دليل على ذلك أن النظام في الجزائر لم يطلب من فرنسا رسميا الاعتذار رغم تهديده المستمر منذ مدة باستصدار قانون يجزئ الاستعمار ولكنه لم يفعل إلى حد الآن مما يدل أن كل الأمر مجرد مسرحية سياسية.

لا مجال لأخذ الأمور بجديتها ما دامت الشرعية التاريخية هي الشرعية الوحيدة التي يركب عليها النظام في الجزائر ليواصل الاستحواذ على مقاليد الحكم والثروة. فقط حينما تصبح الشرعية الشعبية هي الأساس سنحل كل المشاكل العالقة مع فرنسا ومع غيرها وسنغير حينها من الذاكرة - الدكان إلى التاريخ الموقر.

صاحبه نتائج انتخابية وخيمة، إذ لا يمكن أن يرضي كل الأطراف. فكيف يمكن أن يرضي في نفس الوقت أربعة ملايين فرنسي من أصل جزائري مرتبطين بالجزائر وفورتها و"الحركي" (قلة من الجزائريين تورطت في الدفاع عن الاستعمار الفرنسي) وكذلك الأقدام السوداء (المستوطنون الأوربيون الذين سكنوا أو ولدوا في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي) الذين اضطروا إلى المغادرة مع الاستقلال، علاوة على أنصار "الجزائر الفرنسية" الذين لم يهضموا بعد استقلال الجزائر عن فرنسا؟

الشرعية الشعبية هي الأساس لحل المشاكل ولا مجال لأخذ الأمور بجديتها ما دامت الشرعية التاريخية هي الشرعية الوحيدة التي يركب عليها النظام ليواصل الاستحواذ على مقاليد الحكم

لقد تحاشى الفرنسيون كلمة "الحرب" في الحديث عما جرى في الجزائر ما بين 1954 و1962 واستعملوا تعبير "أحداث الجزائر" بينما بنى النظام الجزائري ذاكرة منافسة تروم الثار تحت مسمى "حرب التحرير". ولم يتم سرد تاريخ الاستعمار والحرب بين جيش التحرير الرسمي وجيش التحرير الجزائري بنفس الطريقة في كل من الجزائر وباريس بل لا توجد حتى داخل فرنسا رواية موحدة حول تلك الفترة وماسيها لتوفر المناخ الديمقراطي ولو بشكل نسبي في البداية، في حين كان في الجهة الأخرى موقف جزائري رسمي مفروض من طرف سلطة منغلقة ذات فكر أحادي تتاجر بالتاريخ.

وعلى عكس ما يبدو في الخطاب الرسمي الجزائري من تشنج وعدائية تجاه الطرف الفرنسي أحيانا، ففي الواقع لا شيء من ذلك على الإطلاق، فالعلاقات أكثر من طبيعية والتفاهم المصلحي كان على العموم واقعا بينا بين باريس والجزائر. ففي شهر نوفمبر الماضي مثلا صرح الرئيس ماكرون بينما الرئيس عبدالمجيد تبون على فراش المرض في ألمانيا "سأفعل كل ما بوسعي لمساعدة الرئيس تبون". ولم يعد يخفى على أحد أن التظاهر بعبادة فرنسا الاستعمارية ما هو إلا سجل تجاري هدفه دغدغة العواطف الوطنية للجزائريين من أجل البقاء في الحكم. في كل مرة يجد النظام الجزائري نفسه في ورطة ومعارضة وتذمر

حميد زناز
كاتب جزائري
مقيم في فرنسا

لم يحدث ما كان منتظرا منذ استقلال الجزائر سنة 1962. لم تنته أزمة الذاكرة الجريحة بتجديد النخب السياسية والثقافية ووصول أجيال جديدة لم تعش الحرب في فرنسا إلى الحكم. في الجزائر لا يزال جبل الثورة هو المسيطر على الحكم باسم الشرعية الثورية. ومع ذلك لا يمكن نفي بعض المحاولات الجريئة من الجانب الفرنسي كاعتراف السفراء الفرنسيين في الجزائر بمجازر 8 مايو 1945 في الشرق الجزائري وتصريحات الرئيس السابق فرانسوا هولاند الإيجابية بمناسبة إحياء ذكرى خمسينية أحداث 17 أكتوبر 1961 التي راح ضحيتها العشرات من الجزائريين برصاص الشرطة الفرنسية. وكذلك إرجاع رفات جزائريين مقاومين للاستعمار إلى الدولة الجزائرية في المدة الأخيرة، كانت في متحف الإنسان بباريس. أما أهم حدث في موضوع الذاكرة بين الشعبين فهو تصريح الرئيس إيمانويل ماكرون ما كان مرشحا للرئاسة الفرنسية لقناة تلفزيونية جزائرية خلال زيارته إلى الجزائر بأن "الاستعمار جريمة في حق الإنسانية".

وكان ذلك معارضة صريحة لمرؤحي فكرة محاسن الاستعمار، ورفضاً قويا مجددا للمادة 4 من قانون 23 فبراير 2005 التي بموجبها أرادت تلك القوى النيوكولونيالية أن تعترف البرامج الدراسية بالدرج الإيجابي للوجود الفرنسي خارج القرب اللغوي والذي يعني الاستعمار دون ذكره. وهي المادة التي أهدفت ضجة كبرى في كلا البلدين وكل المستعمرات السابقة وأرغمت الرئيس جاك شيراك على إلغاؤها عن طريق المجلس الدستوري. ورغم ذلك أفضل هذا القانون المجيش اتفاقية الصداقة الجزائرية - الفرنسية التي كانت على وشك التوقيع.

ولكن رغم المبادرات الرمزية وغيرها، لم يتم اتخاذ إجراء حقيقي حول هذا الماضي الاستعماري، كفيل بتهديده الغفوس والمرور إلى علاقة طبيعية عنصرية بين البلدين. ولكن ما هي العوائق التي تقف دون ذلك إلى حد الآن؟ لا شك في أن الماضي الاستعماري يشكل صدمة لا تزال تؤثر في فرنسا المعاصرة، إذ أن الملايين من سكان فرنسا الذين لديهم وبردجات متفاوتة صلات ما مع الجزائر لهم وجهات نظر متباينة حول التاريخ الاستعماري والحرب القاتلة بين الغوار الجزائريين والجيش الفرنسي التي دامت سبع سنوات كاملة. وهذا ما يجعل من أي توضيح أو موقف سياسي رسمي فرنسي في المسألة أمرا محفوفا بالمخاطر تنجر عن



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة اليعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk